مجلس الوزراء
مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

تقارير معلوماتية

الحكومة المنفتحة...مفهوم جديد نحو الحكم الرشيد

www.idsc.gov.eg

تقرير شهرى يصدر عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار – مجلس الوزراء – السنة الخامسة العدد (٥٦) أغسطس ٢٠١١

تقارير معلوماتية ...

يصدر مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء تقريرًا معلوماتيًا شهريًا، ويتناول كلّ تقرير موضوعًا من الموضوعات التي تُهمّ المجتمع المصري، ويهدف المركز من خلال إصدار هذه التقارير إلى إلقاء الضوء على الجوانب المختلفة المحيطة بموضوع التقرير، من خلال الإشارة إلى المعلومات الأساسية التي تسمح بمناقشة الموضوع بحيادية، انطلاقا من أهمية أن يتم تناول القضايا العامة بشكل متكامل، وعلى نحو يستند إلى القرائن والمعلومات الموثّقة.

ويأمل المركز أن تسهم هذه السلسلة من التقارير في عرض صورة متكاملة عن القضية -محلّ الدراسة -أمام صانع القرار والمجتمع، مما يساعد في إثراء صياغة السياسات العامة، وإضافة قدر أكبر من الموضوعية عند مناقشة القضايا العامة في إطار من المصداقية والشفافية.

هيئة التحرير

م. هاني محمود
رئيس المركز

أ. د. حسين عبد العزيز
مستشار المركز

د. محمد رمضان
نائب رئيس المركز

إشراف

أ. أحمد حلمي
نائب مدير الإدارة العامة لتحليل المعلومات

فريق العمل البحثي

أ. نهال سرحان
أ. مروة عبد المعطي
أ. أسماء نور الدين
أ. ياسمين فكري

المحتويات

مقدمة ٢

حقائق وتعريفات ٣

القسم الأول: مفهوم الحكم الرشيد وأركانه ٤

القسم الثاني: الحكومة المنفتحة والتجارب الدولية ٧

القسم الثالث: مصر ومؤشرات الحكم الرشيد والانفتاح ١٠

مُقدِّمة

وجود حكومة منفتحة فعالة لإدارة شؤون الدولة هي اللبنة الأساسية لتحقيق حكم رشيد قائم على الشفافية، والمساءلة، والديمقراطية. فالحكم الرشيد بمختلف أبعاده يعتبر شرطًا أساسيًا لتحقيق التنمية المستدامة وتحسين مستويات المعيشة، إذ يعتمد على تطبيق مفاهيم الشفافية والمساءلة، وعلى وجود مؤسسات عامة ذات كفاءة وفعالية تستجيب لاحتياجات المواطنين وتدعم العدالة الاجتماعية.

وترتكز الحكومة المنفتحة على ثلاثة مبادئ رئيسية تتمثل في الشفافية والمساءلة والانفتاح، والتي يؤدِّي تحقيقها إلى تعزيز ثقة المواطنين في الحكومة، وتحقيق الكفاءة في عملية اتخاذ القرار، إلى جانب تقديم خدمات أفضل للمواطنين، وتفعيل مشاركتهم في صنع القرارات، مما يتسق ومتطلبات الحكم الرشيد التي تتمثل في إتاحة المعلومات وتحقيق المزيد من الشفافية، وتعزيز وحماية حرية الإعلام، وزيادة المشاركة العامة في صنع القرار، ومحاربة الفساد وغيرها من المتطلبات التي يدعم تحقيقها وجود حكومة منفتحة.

وفي هذا التقرير يتم إلقاء الضوء على ماهية الحكم الرشيد والحكومة المنفتحة، وذلك من خلال ثلاثة أقسام رئيسية، حيث يعرض القسم الأول مفهوم الحكم الرشيد وأركانه، بالإضافة إلى استعراض أهميته ومتطلبات الوصول إليه، وفي القسم الثاني يتم استعراض مفهوم الحكومة المنفتحة كأحد مظاهر الحكم الرشيد، كما يتطرق لبعض التجارب الدولية الناجحة في الوصول بمجتمعاتها لمجتمعات منفتحة مثل تجربة الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وغيرهما، وأخيرا يتناول القسم الثالث وضع مصر في مؤشرات الحكم الرشيد والانفتاح، وذلك من خلال استعراض بعض المؤشرات مثل مؤشر مدركات الفساد، ومؤشر شفافية الموازنات، ومؤشر الديمقراطية، ومؤشر حرية الصحافة، وغيرهم.

حقائق وتعريفات

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

الحكومة المنفتحة هي الالتزام بمبدأ الشفافية في الإجراءات الحكومية، وسهولة الحصول على الخدمات الحكومية والمعلومات، وقدرة الحكومة على الاستجابة للأفكار الجديدة والمطالب والاحتياجات.

الشفافية

المساءلة، الانفتاح هي مبادئ الحكومة المنفتحة.

المشاركة

سيادة القانون، الشفافية، سرعة الاستجابة، التوافق، الإنصاف والشمولية، الفاعلية والكفاءة، المساءلة، الرؤية الإستراتيجية هي أركان الحكم الرشيد.

الدنمارك ونيوزيلندا وسنغافورة

هم أقل دول العالم فسادًا عام ٢٠١٠ وذلك وفقا لمؤشر مدركات الفساد، إذ جاءوا في المرتبة الأولى بإجمالي ٩,٣ نقاط.

المرتبة ٩٨

هو ترتيب مصر في مؤشر مدركات الفساد عام ٢٠١٠، مسجلة ٣,١ نقاط.

أكثر من نصف

كبار المديرين التنفيذيين في قطاع الأعمال في مصر (٥٢٪) يرون أن الإجراءات التي تتخذها الحكومة المصرية لمكافحة الفساد إجراءات غير كفء/ غير كفء على الإطلاق وذلك عام ٢٠٠٨.

جنوب أفريقيا

هي أفضل دول العالم في مؤشر شفافية الموازنات عام ٢٠١٠، تليها نيوزيلندا، ثم كل من المملكة المتحدة وفرنسا.

تحسن

وضع مصر في مؤشر شفافية الموازنات، ليسجل ٤٩ نقطة عام ٢٠١٠ (مرحلة نشر بعض المعلومات) مقابل ١٩ نقطة عام ٢٠٠٦ (عدم نشر أية معلومات أو نشر معلومات ضئيلة جدا).

النرويج

هي أكثر دول العالم التي يتمتع نظامها بديمقراطية كاملة عام ٢٠١٠، وذلك وفقا لمؤشر الديمقراطية، تليها أيسلندا، ثم الدنمارك.

المرتبة ١٣٨

هو ترتيب مصر في مؤشر الديمقراطية عام ٢٠١٠ وبذلك تم تصنيف النظام في مصر على أنه نظام سلطوي.

فنلندا

جاءت في المرتبة الأولى في مؤشر حرية الصحافة عام ٢٠١٠، تليها كل من النرويج والسويد.

المرتبة ١٤٦

هو ترتيب مصر في مؤشر حرية الصحافة عام ٢٠١٠، مسجلة ٦٥ نقطة.

نيوزيلندا

هي أكثر دول العالم التي تتمتع باستقلالية القضاء عام ٢٠١٠/٢٠٠٩، تليها السويد، ثم الدنمارك.

المرتبة ٦٣

هو ترتيب مصر في مؤشر استقلال القضاء عام ٢٠١٠/٢٠٠٩.

القسم الأول

مفهوم الحكم الرشيد وأركانه

يُعدُّ مفهوم الحكم الرشيد - الحوكمة أو الحكم الجيد- من المفاهيم التي أصبحت شائعة في الكتابات الحديثة حول التنمية والديمقراطية، فقد تبنت كثير من المؤسسات الدولية هذا المفهوم وطورته في أواخر الثمانينيات للقضاء على التبذير والإسراف في تدبير المال العام من قبل حكومات بعض الدول النامية، لذلك يتناول هذا القسم تعريف ماهية الحكم الرشيد وأركانه وأهميته ومتطلبات الوصول إليه.

١ ماهية الحكم الرشيد

- على الرغم من استخدام مفهوم الحكم الرشيد في الفترة الحديثة إلا أنه ليس هناك إجماع على تعريف موحد لمفهوم الحكم الرشيد، وهو ما أدَّى إلى وجود كثير من التعريفات التي تتسم باتساع نطاقها، بما يغطي جوانب متعددة أو تقتصر على مجالات محددة.
- وفي هذا السياق قدَّم البنك الدولي تعريفًا مختصرًا لمفهوم الحكم الرشيد بالنسبة للقطاع العام على أنه "طريقة ممارسة السلطة لإدارة موارد الدولة الاقتصادية والاجتماعية من أجل التنمية" (١٩٩٢)، وهو ما تم تطويره في عام ٢٠٠٧ ليصبح "الطريقة التي يكتسب بها المسؤولون والمؤسسات السلطة ويمارسونها لصياغة السياسات العامة وتوفير السلع والخدمات المجتمعية".
- ويقدِّم البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة تعريفًا أكثر تحديدًا للحكم الرشيد باعتباره "ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات، وهو ما يتضمن الآليات والعمليات والمؤسسات التي يمكن من خلالها قيام المواطنين والجماعات ببلورة اهتمامهم، وممارسة حقوقهم القانونية والوفاء بالتزاماتهم والتوصل لحلول وسط بشأن خلافاتهم".
- وفي السنوات الأخيرة أصبح مفهوم الحكم الرشيد أكثر تحديدًا ووضوحًا باعتباره "التقاليد والمؤسسات التي يتم على أساسها ممارسة السلطات في الدولة"، وهو ما يتضمن ثلاثة جوانب أساسية هي:
  - الطريقة التي يتم بها اختيار الحكومات ومتابعتها وتغييرها.
  - قدرة الحكومات على صياغة السياسات بفاعلية وتنفيذها.
  - احترام المواطنين والدولة للمؤسسات التي تنظم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بينهم.

٢ أركان الحكم الرشيد [١]

- **المشاركة:** تعتبر المشاركة الفعالة لكل أفراد المجتمع ركيزة أساسية للحكم الجيد سواء تمَّت هذه المشاركة بصورة مباشرة أو غير مباشرة.
- **سيادة القانون:** توفير أطر قانونية عادلة يجرى تنفيذها بحيادية على كافة أفراد المجتمع مع حماية حقوق الإنسان.
- **الشفافية:** تقوم على أساس حرية تدفق المعلومات، حيث يستطيع كافة المعنيين التعرف بشكل مباشر على العمليات والمؤسسات والمعلومات التي تهمهم، وكفاية المعلومات المتاحة لمتابعة أعمال كافة مؤسسات الدولة.
- **سرعة الاستجابة:** تلبية مطالب كافة أصحاب المصالح هي جزء من مهمة مؤسسات الدولة وعملياتها في إطار محدد.
- **التوافق:** الوصول إلى حد مقبول من إجماع قوى المجتمع الفاعلة حول أساليب وآليات تحقيق المصالح المشتركة.
- **الإنصاف والشمولية:** إن صلاح المجتمع يعتمد على ضمان شعور كل أعضائه بأن لهم حظا من المشاركة فيه ولا يشعرون بالإقصاء من التيار الرئيسي للمجتمع. ويتطلب هذا أن تحظى كل المجموعات- وخاصة المجموعات الأكثر استضعافًا- بفرص من أجل تحسين أو الحفاظ على ما هو في صالحها.
- **الفاعلية والكفاءة:** وتعني أن تكون الخطط والبرامج قادرة على تحقيق أهداف التنمية بالتوظيف الأمثل للموارد المتاحة.
- **المساءلة:** خضوع متخذي القرارات في الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني للمساءلة من الشعب وأصحاب المصالح بتلك المؤسسات.
- **الرؤية الإستراتيجية:** تبنِّي القيادات والمجتمع رؤية واسعة النطاق وطويلة المدى حول مفهوم الحكم الرشيد والتنمية البشرية مع تحديد واضح لما هو مطلوب لتحقيق التنمية.

---

[١] **المصدر:**

- طارق نوير (٢٠٠٧)، "تعزيز القدرات الإحصائية والحوكمة الرشيدة -حالة مصر"، المؤتمر الإحصائي العربي الأول، عمان، الأردن، ١٢-١٣ نوفمبر ٢٠٠٧.
- UNESCAP, **What is Good Governance?**, http://www.unescap.org/pdd/prs/ProjectActivities/Ongoing/gg/governance.asp

٣ أهمية الحكم الرشيد [١]

- يحقق الحكم الرشيد كثيرا من الفوائد من أهمها:
- اتخاذ سياسات تستجيب لمطالب الشعب، حيث إنه عند وجود مشاركة فعالة ومتزايدة من قِبل المواطنين في مجال وضع القوانين والسياسات واللوائح تصبح النتائج التي تم التوصل إليها معبرة عن رغباتهم واحتياجاتهم.
- اكتساب الحكومات للشرعية وزيادة التأييد للديمقراطية والإصلاحات الرئيسية، حيث إن الحكومات التي تنجح في وضع سياسات تستجيب لاحتياجات الشعب تكتسب شرعيتها، وبناء عليه سيمنحها المواطنون تأييدًا عندما تقترح برامج للإصلاح السياسي والاقتصادي.
- خلق أطر قانونية وتنظيمية مستقرة، حيث إن الأنظمة التي تتمتع بوجود آليات الرقابة والشفافية في أعمالها لا تكون عرضة لتركيز السلطة، ولن يتم حدوث تغييرات قانونية وتنظيمية متكررة بها، وهو ما يؤدِّي إلى زيادة قدرة الحكومة على إدارة وتنفيذ القوانين واللوائح والسياسات بشكل سريع ومتسق، وبالتالي خلق مناخ جاذب للاستثمار.
- ترشيد وحسن تخصيص الموارد المحلية والأجنبية، حيث إنه في ظل وجود مؤسسات المساءلة يكون هناك تخصيص جيد للموارد الأجنبية والمحلية، إذ يتم تخصيص الموارد في الغالب لمشاريع تحقق مصالح الشعب.
- يحد من انتشار الفساد بأشكاله المختلفة، حيث إن احترام القانون وتوفر أدوات المساءلة والشفافية (بعض أركان الحكم الرشيد) يواكبه مستويات أقل من الفساد، فالفساد يتفشى في الأنظمة التي تتسم بعدم الشفافية، مما يعوق التنمية الاقتصادية ويؤدِّي إلى انخفاض معدلات النمو وزيادة تكاليف النشاط الاقتصادي والحد من الاستثمارات، كما يؤدِّي الفساد إلى انخفاض عائدات الحكومة من السلع والخدمات الأساسية، وإعاقة الإدارة المالية السليمة، وزيادة الفقر، وعدم تحقيق العدالة الاجتماعية.
- تحقيق نتائج تنموية أفضل، حيث تبين أن الدول التي تتمتع بالآليات الجيدة للتعبير عن الرأي والمساءلة تتمتع بمستويات أعلى من الدخل، ومعدلات أقل من الأمية ووفيات الأطفال.
- يقلل من فرص حدوث الأزمات الاقتصادية والسياسية، حيث إن الدول التي تملك مؤسسات قابلة للمساءلة تكون أقل عرضة للأزمات المالية والسياسية.
- الحفاظ على الأمن الوطني والإقليمي والدولي، فالدول التي تتمتع بالحكم الرشيد تكون أكثر استقرارًا من الناحية الأمنية، حيث يوجد لديها أساليب سن وتنفيذ قوانين ولوائح جيدة التصميم، فتلك الدول تكون مهيأة لحسم النزاعات بالسرعة المطلوبة، كما أن تلك الدول تكون مستعدة لمنع انتشار الجريمة المنظمة أو تجارة المخدرات وكبح عمليات الإرهاب وغسيل الأموال وغيرها، وكل هذه العمليات تؤدِّي إلى استقرار الأمن على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

أقوال مأثورة حول الحرية والحكم الرشيد

"متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا"
عمر بن الخطاب

"إذا ما المَلك سام الناس خسفا أبينا أن نقرَّ الذل فينا"
عمرو بن كلثوم

"المستبد عدو الحق وعدو الحرية وقاتلهما، والحق أبو البشر والحرية أمهم"
عبد الرحمن الكواكبي

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية، ٢٠٠٤.

٤ متطلبات الوصول إلى الحكم الرشيد [١]

- يعتبر الوصول إلى الحكم الرشيد من التحديات المستمرة التي تتطلب الكثير من المبادرات من القطاعين العام والخاص ومن منظمات المجتمع المدني، وهناك كثير من المتطلبات التي يجب تحقيقها للوصول إلى الحكم الرشيد ولعل من أهمها:
- إتاحة المعلومات وتحقيق المزيد من الشفافية، يعتبر الحصول على المعلومات إحدى الخطوات الهامة في طريق الوصول للحكم الرشيد، فالمعلومات تغذِّي الشفافية والمحاسبة وبالتالي تؤدِّي إلى الحوكمة الجيدة في مختلف المجالات، فالشفافية هي تدفق المعلومات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الشاملة في الوقت المناسب وبطريقة يمكن الاعتماد عليها. ولتحقيق إتاحة حقيقية للمعلومات فلابد من خلق أداة تشريعية تنظم عملية تداول المعلومات، وكيفية الوصول إليها.

[١] جون د. سوليفان (٢٠٠٤)، "الحكم الديمقراطي الصالح المكون الرئيسي للإصلاح السياسي والاقتصادي"، القاهرة، مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE)،
http://www.cipe.org/regional/mena/MENA%20CG%20CD/content/introduction/Democratic_Governance_Final_-_Arabic.pdf

نوعية وطبيعة المعلومات التي ينبغي إتاحتها للمجتمع

- عند الحديث عن إتاحة المعلومات وحق المواطنين في الحصول عليها يعتقد الكثيرون أن المقصود بالمعلومات هو فقط البيانات الاقتصادية والاجتماعية للدولة مثل الناتج القومي أو بيانات سوق العمل أو أوضاع ميزان المدفوعات والموازنة العامة للدولة وغيرها من البيانات والمؤشرات الاقتصادية، وهو تصور غير صحيح إذ إن المقصود بالمعلومات هو كافة البيانات والإحصاءات التي يحتاجها المواطن، وتشمل بذلك التشريعات المنظمة لعمل جهات الدولة بالإضافة إلى الأوضاع المالية للمؤسسات وكذلك السيرة الذاتية للقائمين على شؤون الحكم، وبالتالي فالمقصود بالمعلومات هنا على سبيل المثال لا الحصر، كل من:
  - الأطر القانونية والتنظيمية والمؤسسية للكيانات العامة والخاصة في الدولة.
  - اللوائح المعمول بها في كافة أجهزة الدولة وخاصة المتعلقة بالتعامل المباشر مع الجمهور كالرسوم المالية المطلوبة لاستخراج وثائق محددة، أو الإجراءات المتعلقة بالحصول على هذه الوثائق.
  - المعلومات المتعلقة بالأوضاع المالية كالميزانية وتقارير مراقبي الحسابات بالنسبة للشركات الخاصة وكذلك الموازنات العامة للدولة وتقرير مراقبي الحسابات عليها.
  - معلومات عامة عن القائمين على كافة المؤسسات.

المصدر: مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE) (٢٠٠٩)، "حرية المعلومات والشفافية في مصر"، http://www.cipe-arabia.org/files/pdf/AR-ACCESS-TO-INFO.pdf

- **تعزيز وحماية حرية الإعلام**، تلعب وسائل الإعلام دورا بالغ الأهمية في تعزيز الشفافية من خلال نشر البيانات وتعزيز القابلية للمحاسبة بكشف الفساد وانتهاكات القوانين وأوجه القصور في الإجراءات والأداء الحكومي، وبالتالي فلابد من وجود آليات تضمن حرية وسائل الإعلام، وحماية الصحفيين وضمان حقوقهم المهنية.
- **الحد من هيمنة المسؤول الحكومي**، حيث إن الأنظمة الإدارية والقانونية التي تعطي للمسؤول الحكومي سلطة فردية واسعة النطاق تهيئ المناخ لنمو الفساد والحكم غير الصالح، إذ يمكن لموظفي الحكومة استخدام سلطتهم في الحصول على الرشوة والصفقات المشبوهة وغيرها.
- **زيادة المشاركة العامة في صنع القرار**، حيث إن زيادة الشفافية من خلال توفير المعلومات لا تكفي وحدها للوصول إلى الحكم الرشيد، فالحصول على المعلومات يساعد المواطنين على تحديد ما ينبغي تغييره أو تحسينه إلا أنهم بحاجة إلى آليات تمكنهم من إحداث التغيير ووضع الحكام والمسؤولين في موضع المساءلة بصفة منتظمة.
- **إصلاح الهيئات الحكومية التي تتبع إجراءات بيروقراطية معقدة**، فغياب الرقابة والمساءلة للموظفين الحكوميين في كثير من الأحيان، قد يسمح لهم باستغلال سلطتهم في تقديم معاملة تفضيلية وقبول الرشاوى وتأخير تقديم الخدمات أو عدم تقديمها على الإطلاق لبعض الأفراد. فالإجراءات المعقدة قد تجبر المواطنين على المشاركة في الفساد والتحايل على القوانين، وفي هذه الحالة يوصى بتبسيط وتسهيل إجراءات العمل الداخلية في الهيئات الحكومية، ووضع وتنفيذ مواثيق للشرف والسلوك، وإجراء تقييم منتظم لأداء الهيئات طبقًا لمعايير واضحة ومحددة.
- **تقوية الرقابة القانونية على السلطة التنفيذية**، وذلك من خلال قيام السلطة القضائية بمراقبة السلطة التنفيذية في تنفيذ السياسات، حيث تتم المراقبة بمساءلة كبار الموظفين الحكوميين، بالإضافة إلى تكوين لجان متخصصة تراقب تنفيذ السياسات في أكبر عدد ممكن من المجالات وخاصة في المجالات المتعلقة بالميزانية والمالية.
- **إصلاح السلطة القضائية**، يجب إصلاح وتقوية السلطة القضائية حتى تتمكن من الإشراف على تنفيذ القوانين بكفاءة ونزاهة، وبالتالي الحفاظ على سيادة القانون وتوفير الفرصة للمواطنين لتقديم التظلمات.
- **دعم آليات مكافحة الفساد**، وقد يكون ذلك من خلال إقامة أنظمة جيدة لحوكمة الشركات، وإنشاء لجان مستقلة لمحاربة الفساد، وتوضيح القوانين المتعلقة بتضارب المصالح وغيرها.
- **تشجيع قيام نظام لا مركزي لوظائف الحكومة**، وذلك لتحسين أداء الحكومة وجعلها أكثر قربًا من الشعب.
- **تعزيز مبادئ حوكمة الشركات داخل شركات القطاع العام**، حيث تساهم شركات القطاع العام في إجمالي الناتج القومي والتوظيف والدخل بنسب تفوق مساهمة المنشآت الخاصة وذلك في الكثير من الاقتصادات (النامية والناشئة والمتحولة)، وبالتالي فإن تأسيس مبادئ الحوكمة الجيدة داخل شركات القطاع العام يكون من الجوانب الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والنمو والإصلاح الاقتصادي.
- **تشجيع تأسيس منظمات المجتمع المدني**، حيث تلعب دورًا وسيطًا هامًا بين المواطنين والحكومة، إذ تساعد على تجميع وتمثيل مصالح المواطنين ومراقبة ممارسات الحكومة، ومساءلة الحكومة بتزويد الجمهور والهيئة القضائية بالمعلومات اللازمة بشأن الآثار المترتبة على السياسات العامة.

القسم الثاني

الحكومة المنفتحة والتجارب الدولية

يرتكز الحكم الرشيد على مبادئ الشفافية والمشاركة والمساءلة، وهو ما يتحقق من خلال تبنِّي مفاهيم الحكومة المنفتحة. ويتناول هذا القسم الإطار المفاهيمي والنظري لمفهوم الحكومة المنفتحة، بالإضافة إلى إلقاء الضوء على أهم مبادئ ومتطلبات الحكومة المنفتحة والعائد منها، كما يتناول القسم بعض التجارب الدولية في مجال التحول إلى حكومات منفتحة.

١ تعريف الحكومة المنفتحة[١]

- قامت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بتعريف الحكومة المنفتحة على أنها "الالتزام بمبدأ الشفافية في الإجراءات الحكومية، وسهولة الحصول على الخدمات الحكومية والمعلومات، وقدرة الحكومة على الاستجابة للأفكار الجديدة والمطالب والاحتياجات".

٢ مبادئ الحكومة المنفتحة

- تتمثل مبادئ الحكومة المنفتحة في الآتي[٢]:
  - الشفافية: توفير بيانات ومعلومات كافية وموثوق بها عن أنشطة ومجالات عمل الحكومة وإتاحتها للجمهور.
  - المساءلة: يتم من خلالها مساءلة ومحاسبة المسؤولين عن أعمالهم.
  - الانفتاح: الاهتمام بآراء ومقترحات المواطنين والجهات المختلفة وأخذها بعين الاعتبار عند صنع وتنفيذ السياسات العامة.
- ولتحقيق هذه المبادئ فيجب أن تُبنى سياسة الحكومة المنفتحة على عدد من المحاور كالتالي:
  - قيام الحكومة بتوفير معلومات عن سياساتها، وآثارها عمليا، والقواعد التي تحكم تطبيقها، وما إلى ذلك.
  - إطلاع الأفراد ووسائل الإعلام على الوثائق الحكومية، بالإضافة إلى إتاحة الاجتماعات المختلفة للجمهور ووسائل الإعلام.
  - تشاور الحكومة بصفة منتظمة مع أصحاب المصالح المعنية في صياغة وتنفيذ سياساتها، ونشر المعلومات والمشورة التي تتلقاها.

٣ سمات الحكومة المنفتحة

- تتمثل سمات الحكومة المنفتحة في الآتي:
  - حكم لا مركزي: منح المحليات سلطات أوسع وتفعيل دور الإدارة المحلية.
  - حكومة قائمة على المشاركة: تُركز على ضرورة التفاعل بين كافة المؤسسات الحكومية والقطاع العام والخاص والمجتمع المدني.
  - حكومة مساواة ومساءلة: إتاحة فرص متساوية للجميع للمشاركة في إدارة الحكم، والمساواة في معاملة المواطنين أمام القانون أو الحصول على الخدمات الحكومية والنفاذ إلى المعلومات بما يسمح بتعزيز مبدأ المساءلة.
  - حكومة تُشرك المواطن في صنع القرار: استطلاع رأي المواطنين وقياس اتجاهاتهم نحو السياسات الحكومية المختلفة بما يجعل المواطن شريك للحكومة في صنع القرار (استطلاعات الرأي/ مسوح ميدانية/ صناديق الاقتراحات والشكاوى ...).
  - حكومة تركز على التقييم بالنتائج: التركيز على التطوير والتحسين المستمر للأداء الحكومي باستخدام مجموعة من الأدوات التي تُقيِّم نتائج الأداء الحكومي.
  - حكومة منافسة: أن تلتزم بتقديم الخدمات على أسس تنافسية، بحيث تستطيع المنافسة مع القطاع الخاص، وليس الهدف هنا هو المفاضلة بين القطاعين بل الهدف هو كسر الاحتكار أينما وجد، وأن تسهم المنافسة في خفض التكاليف وتشجيع التطوير والخلق والإبداع بين العاملين بالقطاع الحكومي.

(1) OECD (2009), "Open Government: Beyond Static Measures", http://www.oecd.org/dataoecd/31/53/46560184.pdf
(2) OECD (2003), "Open Government, Fostering Dialogue with Civil Society", http://www.oecdbookshop.org/oecd/display.asp?lang=EN&sf1=identifiers&st1=422003011p1

٤ متطلبات تحقيق الحكومة المنفتحة

- وجود إطار تشريعي يتيح لكل فرد حرية الحصول على المعلومات، والنفاذ إليها والاستفادة منها وتقاسمها لتمكين الأفراد والمجتمعات والشعوب من تحسين نوعية الحياة.
- وضع إجراءات الوصول إلى الحكومة الألكترونية: حيث توفر التطورات التكنولوجية الحديثة مجالات جديدة لمعالجة المعلومات والاحتفاظ بسجلات ألكترونية وجعلها متاحة للجمهور.
- التنظيم: يمكن دعم تدفق المعلومات بواسطة البنية التنظيمية الجيدة للمؤسسات. فإذا كانت المؤسسات ذات إدارة جيدة ولديها تنظيم داخلي واضح للمهام فسوف تكون عادة في وضع إداري جيد وبالتالي ستكون أكثر انفتاحا. كما ينبغي أن تنشر المؤسسات إرشادات داخلية عن كيفية الانفتاح وتلبية طلب المعلومات.
- توفير كتيبات إرشادية للمواطنين: توضح ما يرمي إليه التشريع، وكيفية استخدامه عمليا بشكل واضح، مثال ذلك، من المهم لموظفي الاستقبال في المكاتب متعددة الخدمات والذين يستقبلون المواطنين مباشرة، أن يكون لديهم كُتيبات إرشادية حول طريقة طلب المعلومات.
- رفع قدرة الإدارة العامة على الانفتاح: ثقافة الانفتاح لا تنشأ من تلقاء نفسها. فهي تتطلب توفير التدريب التقني للعاملين في مجال تكنولوجيا المعلومات، والقيام بالحملات الإعلامية، وعوامل أخرى.
- المساءلة عن عدم الانفتاح: لابد من وضع عدد من آليات تلقّي الشكاوى في مكانها الصحيح، ويجب أن يملك المواطنون إمكانية الاعتراض على منعهم من الاطلاع على معلومات.

٥ العائد من الحكومة المنفتحة

- يمكن الإشارة إلى ما تحققه الحكومات المنفتحة من فوائد في الآتي[1]:
  - تعزيز ثقة المواطنين في الحكومات.
  - تحقيق الكفاءة في عملية اتخاذ القرار.
  - تمكين المواطنين، والشركات والمجتمع المدني من ممارسة حق الحصول على المعلومات.
  - تقديم خدمات أفضل للمواطنين، وتفعيل مشاركتهم في صنع القرارات.
  - الحد من ظاهرة الفساد.
- حددت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في تقريرها "Government at a Glance 2009" مجموعة من المؤشرات لقياس وتحليل مستوى انفتاح الحكومة سواء على المستوى المحلي أو الدولي، وتنقسم هذه المؤشرات إلى أربع مجموعات رئيسة هي[2]:
  - الإطار التشريعي للحكومة المنفتحة ويشتمل على عدد من المؤشرات الفرعية والتي تقيس مدى وجود القوانين المنظمة للجهات المختصة بالنظر في شكاوى المواطنين، وقوانين الحق في الحصول على المعلومات، والقوانين الخاصة بالخصوصية وحماية البيانات، وقوانين الإجراءات الإدارية، وقوانين المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات.
  - الاستعداد التكنولوجي للحكومة ويتكون من ثلاثة مؤشرات فرعية هي مؤشر قياس الويب، ومؤشر البنية التحتية للاتصالات، ومؤشر رأس المال البشري.
  - نُضج خدمات الحكومة الألكترونية، ويتكون من ثلاثة مؤشرات فرعية وهي مؤشر تطور خدمات الحكومة الألكترونية، ومؤشر التوافر الكامل لخدمات الحكومة الألكترونية على الإنترنت، ومؤشر بوابة الحكومة الألكترونية.
  - استخدام خدمات الحكومة الألكترونية، ويتكون من مؤشرين فرعيين وهما مؤشر إقبال المواطنين على استخدام خدمات الحكومة الألكترونية، ومؤشر إقبال الشركات على استخدام خدمات الحكومة الألكترونية.

٦ التجارب الدولية في مجال التحول إلى حكومات منفتحة

الولايات المتحدة الأمريكية [3]

- تبنت الولايات المتحدة الأمريكية مبادرة تحت شعار "حكومة منفتحة"، وتتمثل أهم أهداف المبادرة في الآتي:
  - تحقيق مزيد من مشاركة المواطنين لتعزيز فعالية الحكم.

  - زيادة التعاون بين كافة الأجهزة الحكومية وعلى جميع المستويات بينها وبين القطاع الخاص للاستفادة من الأدوات والأساليب المبتكرة.
  - زيادة الشفافية الحكومية وتعزيز مبادئ المساءلة والمحاسبة.
  - توفير مجال على الإنترنت يتيح للأمريكيين تبادل الأفكار وتقييمها بشأن كيفية جعل المعلومات الحكومية يسيرة المنال.
- تتمثل مبادئ مبادرة الحكومة المنفتحة بالولايات المتحدة الأمريكية في ثلاثة مبادئ هي: الشفافية Transparency، والمشاركة Participation، والتعاون Collaboration.

(1) OECD (2009), "Open Government: Beyond Static Measures", http://www.oecd.org/dataoecd/31/53/46560184.pdf
(2) OECD (2009), "Government at a Glance", http://www.oecd-ilibrary.org/governance/government-at-a-glance-2009_9789264075061-en
(3) The White House, Open Government Initiative, http://www.whitehouse.gov/open

- أهم المشاريع التي فعلت مفهوم الحكومة المنفتحة:
  - الوكالات الفيدرالية للحصول على المعلومات: عبارة عن منتدى فيدرالي مشترك بين الوكالات يهدف إلى تحسين إدارة تكنولوجيا المعلومات.
  - موقع البيانات الحكومي (Data.gov): عبارة عن مستودع شامل يتضمن بيانات يتم الحصول عليها من مختلف المؤسسات الحكومية الفيدرالية الخاصة بالرعاية الصحية، والبيئية، والحكومية، وغيرها من المعلومات. مما يتيح للمواطنين الحصول على البيانات الخام وتحويلها بطرق وأساليب مبتكرة إلى معلومات تفيد في صياغة السياسات.
  - أطلقت وكالة حماية البيئة ومكتب الإدارة والميزانية، كجزء من مبادرة الحكومة المنفتحة، موقع (Regulations.gov)، وهو موقع على الإنترنت لاستقبال مساهمات المواطنين حول أفضل السبل لتحقيق المشاركة العامة في وضع قواعد الحكومة الفيدرالية.

المملكة المتحدة [1]

- قامت المملكة المتحدة بتبنّي مبادرة تحت شعار "حكومة أكثر ذكاء"، والتي تم تعريفها على أنها الحكومة التي تعطي المواطنين الأدوات التي تُمكنهم من تطويع الخدمات العامة وفقا لرغباتهم وجعل الحكومة في موقع يُمكن المواطنين من محاسبتها. وتتمثل أهم أهداف المبادرة في الآتي:
  - تقديم خدمات حكومية ذات جودة عالية وبتكلفة أقل.
  - توفير البيانات المتعلقة بالحكومة وأدائها لكافة المواطنين، مما يساعدهم على فهم آلية عمل الحكومة ومشاركتها في صنع السياسات.
  - الكشف عن آلاف البيانات وجعلها مجانية لإعادة استخدامها.
- تعتمد المبادرة على ثلاثة مبادئ أساسية هي:
  - إتاحة المعلومات الحكومية التي تخص الخدمات العامة وتعزيز مفهوم المساءلة Open, Accountable Public Services
  - تعزيز مفهوم الكفاءة في الإنفاق العام Renewed Focus on Value for Money
  - تعزيز مشاركة المواطنين في عملية اتخاذ القرار Devolved Decision Making

تجربة كندا [2]

- تبنت كندا مبادرة تحت شعار "Liberal Government"، وتتمثل أهم أهداف المبادرة في الآتي:

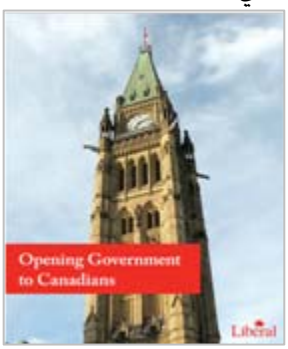

  - توفير البيانات المتعلقة بالحكومة وأدائها لكافة المواطنين مما يساعدهم على فهم آلية عمل الحكومة ومشاركتها في صنع السياسات.
  - خلق آلية للحوار المجتمعي ومشاركة كافة شرائح المجتمع في صياغة السياسات العامة وحل مشكلات المجتمع.
- ولقد قامت الحكومة الكندية باتخاذ أربعة إجراءات لتفعيل مفهوم الحكومة المنفتحة هي:
  - إتاحة البيانات: وذلك من خلال إطلاق ما يسمى ببوابة البيانات المنفتحة "Open Data Portal" وهو عبارة عن بوابة تتيح البيانات والمعلومات الحكومية لاستخدامها في أغراض بحثية وتجارية.
  - إتاحة المعلومات: إتاحة المعلومات بطريقة تضمن وصول المواطنين للمعلومات بسهولة وذلك من خلال التزام الهيئات بإتاحة المعلومات الحكومية من خلال شبكة المعلومات الدولية على الموقع الألكتروني Government-Wide Reporting وإتاحة مزيد من المعلومات عن القضايا والإحصائيات الحكومية على صفحة Info Source Access to Information Act Bulletins بالإضافة إلى إتاحة مزيد من المعلومات الحكومية في مختلف المجالات الاقتصادية والعلمية على المواقع الألكترونية المختلفة.
  - الحوار المفتوح: منح فرصة كبيرة للمواطنين للمشاركة في عملية صنع السياسات الحكومية وأن تضع الحكومة آراء المواطنين ضمن أولوياتها وذلك من خلال زيارة المواطنين للمواقع المختلفة مثل "Science.gc.ca".
  - علانية الإنفاق الحكومي: من خلال إعطاء الحق للمواطنين دافعي الضرائب في معرفة مجالات الإنفاق الحكومي "المال العام".

---

(1) HM Government (2009), "Putting the Frontline First: Smarter Government", http://www.hmg.gov.uk/media/52788/smarter-government-final.pdf

(2) The Liberal Open Government Initiative, "Open Government to Canadians", http://www.liberal.ca/files/pdf/lpcopengov.pdf - http://www.open.gc.ca/index-eng.asp

القسم الثالث
مصر ومؤشرات الحكم الرشيد والانفتاح

يعرض هذا القسم وضع مصر في بعض المؤشرات التي تقيس الحكم الرشيد والانفتاح مثل مؤشر مدركات الفساد، ومؤشر شفافية الموازنات ومؤشر حرية الصحافة، وغيرهم، كما يستعرض التحديات التي تواجه مصر للوصول للحكم الرشيد.

١ مؤشرات قياس الحكم الرشيد

- يمكن تحديد مواصفات الحكم الرشيد من خلال المؤشرات التي حددها البنك الدولي لقياس التقدم وتقييم التطور نحو تحقيق الحكم الرشيد، ولقد قام البنك الدولي بتحديد ستة مؤشرات أساسية للحكم الرشيد بهدف "مساعدة الدول على تبين مكامن الضعف لديها تحقيقا لفعالية أكبر في بناء القدرات، ووضع إستراتيجيات المساعدة" وهذه المؤشرات هي:
  - المشاركة في اختيار الحكومة والمساءلة: يشمل مدى قدرة المواطنين في الدولة على المشاركة في اختيار الحكومة، وحرية التعبير عن آرائهم، بالإضافة إلى حرية التجمعات، وحرية وسائل الإعلام.
  - الاستقرار السياسي وغياب العنف: يقيس احتمالات زعزعة استقرار الحكومة أو الإطاحة بها بشكل غير دستوري أو عنيف (متضمنًا العنف المحلي أو الإرهاب).
  - فعالية الحكومة: تشمل جودة الخدمات العامة، كفاءة خدمات المجتمع المدني ودرجة استقلاليته عن الضغوط السياسية، بالإضافة إلى جودة عملية صنع السياسات وتنفيذها، ومدى مصداقية التزام الحكومة بهذه السياسات.
  - كفاءة دور المنظم الذي تتولاه الحكومة: يقيس مدى قدرة الحكومة على صناعة وتنفيذ السياسات واللوائح التنظيمية التي تعمل على تنمية القطاع الخاص.
  - سيادة القانون: يقيس مدى ثقة المواطنين والتزامهم بالقوانين في المجتمع وبالأخص القوانين الخاصة بإنفاذ العقود، وحقوق الملكية، والشرطة، والمحاكم، بالإضافة إلى قياس مدى احتمالية حدوث جرائم أو عنف في المجتمع.
  - ضبط ومراقبة الفساد: يهتم بتحري استغلال السلطة العامة في تحقيق مكاسب خاصة، بما في ذلك أشكال الفساد الصغير والكبير، فضلا عن صور اختلاس موارد الدولة من قبل النخبة وأصحاب المصالح الخاصة.

تطور وضع مصر في مؤشرات قياس الحكم الرشيد*
خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠٠٩)

مؤشرات قياس الحكم الرشيد	السنة	القيمة	ترتيب مصر/عدد الدول
المشاركة في اختيار الحكومة والمساءلة	١٩٩٦	١٩,٦	١٩٤/١٥٣
	٢٠٠٠	٢٣,٦	٢٠٠/١٥٢
	٢٠٠٥	٢٣,١	٢٠٨/١٦٠
	٢٠٠٩	١٥,٢	٢١٢/١٨٠
الاستقرار السياسي وغياب العنف	١٩٩٦	١٦,٨	١٨٠/١٤٦
	٢٠٠٠	٣٤,١	١٩٠/١١٩
	٢٠٠٥	٢٢,٦	٢٠٨/١٦١
	٢٠٠٩	٢٤,٥	٢١٣/١٦١
فعالية الحكومة	١٩٩٦	٦٠,٢	١٥٢/٥٩
	٢٠٠٠	٤٤,٧	١٩٦/١٠٨
	٢٠٠٥	٣٧,٤	٢٠٤/١٢٧
	٢٠٠٩	٤٤,٣	٢١١/١١٨
كفاءة دور المنظم الذي تتولاه الحكومة	١٩٩٦	٦١,٠	١٦٧/٦٣
	٢٠٠٠	٣٧,٦	١٩٦/١٢١
	٢٠٠٥	٣٩,٠	٢٠٤/١٢٥
	٢٠٠٩	٤٨,٦	٢١١/١٠٩
سيادة القانون	١٩٩٦	٥٥,٧	١٧١/٦٩
	٢٠٠٠	٥١,٤	١٩٦/٩٢
	٢٠٠٥	٥٣,٣	٢٠٩/٩٩
	٢٠٠٩	٥٤,٧	٢١٣/٩٧
ضبط ومراقبة الفساد	١٩٩٦	٥٦,٨	١٥٢/٥٧
	٢٠٠٠	٣٧,٩	١٩٦/١٢١
	٢٠٠٥	٣٧,٤	٢٠٥/١٢٩
	٢٠٠٩	٤١,٠	٢١١/١٢٥

* تتراوح قيمة كل مؤشر من مؤشرات قياس الحكم الرشيد من صفر (الوضع الأسوأ) إلى ١٠٠ (الوضع الأفضل).

Sources: The World Bank Group (2010), World Governance Indicators, available at: http://info.worldbank.org/governance/wgi/sc_chart.asp

- بشكل عام شهدت مؤشرات الحكم الرشيد في مصر تراجعًا في معظم المؤشرات عام ٢٠٠٩ مقارنة بعام ١٩٩٦، وذلك باستثناء مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف الذي شهد تحسنًا خلال فترة المقارنة.

٢ مؤشر مدركات الفساد

- هو مؤشر يقيم ويرتب الدول طبقا لدرجة إدراك الفساد في الجهات الحكومية، ويعتمد المؤشر على بيانات ذات صلة بالفساد، يتم جمعها عن طريق استقصاءات متخصصة تقوم بها مؤسسات مختلفة ومستقلة، وتتراوح قيمة المؤشر من صفر (أعلى درجة تفشّي فساد) وعشر نقاط (حالة عدم وجود فساد تماما).
- تعتبر كل من الدنمارك ونيوزيلندا وسنغافورة أقل دول العالم فسادًا وذلك ضمن مجموعة الدول الـ ١٧٨ الصادر عنهم المؤشر عام ٢٠١٠، إذ جاءوا في المرتبة الأولى بإجمالي ٩,٣ نقطة.
- وبالنسبة لوضع مصر بين بعض دول العالم التي تقع في نفس فئة الدخل المتوسط وفقا لتصنيف البنك الدولي، فقد جاءت مصر في المرتبة الـ ٩٨ لتتقدم بذلك على سوريا التي جاءت في المرتبة الـ ١٢٧، بينما تسبقها دول مثل الأردن (المرتبة ٥٠)، وماليزيا (المرتبة ٥٦).

مؤشّر مدركات الفساد لمجموعة من الدول متوسطة الدخل عام ٢٠١٠

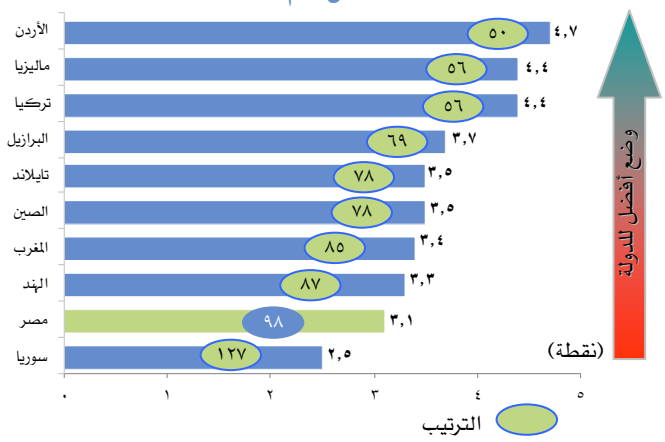

المصدر: منظمة الشفافية الدولية، تقرير مؤشر مدركات الفساد، ٢٠١٠.

آراء كبار المديرين التنفيذيين في قطاع الأعمال في إجراءات الحكومة المصرية لمكافحة الفساد

- يرى أكثر من نصف كبار المديرين التنفيذيين في قطاع الأعمال بالعينة في مصر (٥٢٪) أن الإجراءات التي تتخذها الحكومة المصرية لمكافحة الفساد إجراءات غير كفء/غير كفء على الإطلاق، بينما يرى ٣٢٪ أن تلك الإجراءات كفء/كفء جدا.

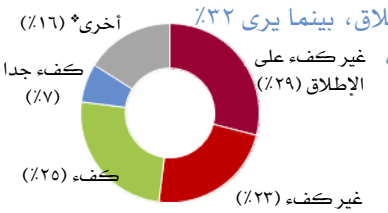

* تشمل لا يعرف/لا ينطبق ولم يحدد.

المصدر: منظمة الشفافية الدولية، تقرير مؤشر دافعي الرشاوى، ٢٠٠٨.

مؤشّر إدراك الفساد الإداري في مصر

- يهدف المؤشّر إلى تقييم مستوى إدراك الفساد، ومدى انتشاره في المؤسسات العامة من وجهة نظر المواطنين، بالإضافة إلى تقييم خبراتهم الشخصية من حيث التعرُّض لأحد مظاهر الفساد مثل: قبول أو طلب الرشوة والهدايا والإكراميات - التصرُّف في المال العام - مجاملة الأقارب والاعتماد على المعارف لتسهيل الإجراءات الحكومية - سرقة المال العام. وتتراوح قيمة المؤشّر بين الصفر والـ ١٠٠ نقطة، حيث تشير القيمة "١٠٠ نقطة" إلى أقصى درجات الفساد، بينما تشير القيمة "صفر" إلى انعدام ظاهرة الفساد الإداري.
- بلغت قيمة المؤشّر العام لإدراك ظاهرة الفساد الإداري ٦٤,٢ نقطة على مستوى الجمهورية في عام ٢٠١٠.

المصدر: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء (٢٠١٠)، مؤشر إدارك الفساد الإدارى في جمهورية مصر العربية.

٣ مؤشر انتشار ظاهرة دفع الرشاوى

- يقيس المؤشر مدى انتشار إقدام الشركات على تقديم مدفوعات إضافية غير موثقة أو رشاوى فيما يتعلق بالواردات والصادرات، المرافق العامة، مدفوعات الضرائب السنوية، منح العقود العامة والتراخيص، والحصول على قرارات قضائية مواتية، وذلك من وجهة نظر رجال الأعمال في نحو ١٣٩ دولة على مستوى العالم، وتتراوح قيمة المؤشر بين ١ نقطة (انتشار هذه الممارسات بشكل كبير) و٧ نقاط (عدم حدوث هذه الممارسات).
- جاءت نيوزلندا في المرتبة الأولى عالميا من حيث انخفاض ظاهرة دفع الرشاوى عام ٢٠١٠/٢٠٠٩، إذ حقق المؤشر لها ٦,٧ نقاط، تليها السويد (٦,٦ نقاط).
- احتلت مصر المركز ٦٤ من بين ١٣٩ دولة الصادر عنهم المؤشر لتتقدم بذلك على بعض الدول التي تقع ضمن نفس فئة الدخل المتوسط مثل الفلبين (المرتبة ١٢٨)، وسوريا (المرتبة ١١٦)، بينما تسبقها دول مثل تونس (المرتبة ٣٣)، وماليزيا (المرتبة ٥٥).

مؤشر انتشار ظاهرة دفع الرشاوى لمجموعة من الدول متوسطة الدخل عام ٢٠١٠/٢٠٠٩*

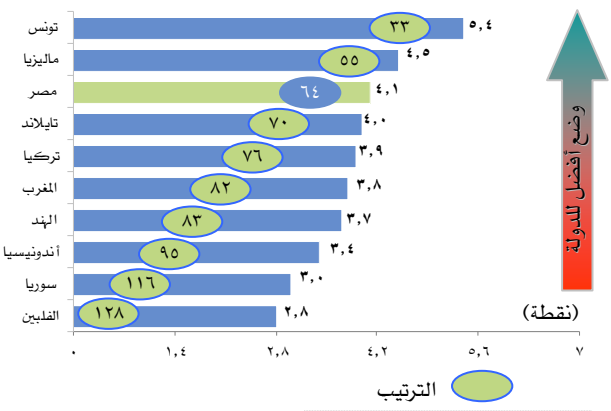

* متوسط مرجح لعامي ٢٠٠٩-٢٠١٠.

المصدر: المنتدى الاقتصادي العالمي، تقرير التنافسية العالمي، ٢٠١٠-٢٠١١.

٤ مؤشر شفافية الموازنات

- هو مؤشر يقيم مدى توافر ٨ وثائق هامة[1] عن موازنة الدولة، ومدى شمولية البيانات الواردة بتلك الوثائق، بالإضافة إلى تقييم مدى فعالية رقابة الهيئات التشريعية والمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات، والفرص المتاحة أمام الجماهير للمشاركة في عمليات اتخاذ القرار المتعلقة بالموازنة العامة للدولة.
- تتراوح قيمة المؤشر بين (صفر - ١٠٠) نقطة، فإذا وقعت قيمة المؤشر بين (صفر - ٢٠) نقطة دل ذلك على عدم قيام الدولة بنشر أية معلومات أو نشر معلومات ضئيلة جدا تتعلق بالموازنة العامة للدولة، وإذا وقعت بين (٢١-٤٠) نقطة دل ذلك على قيام الدولة بنشر معلومات ضئيلة، وإذا وقعت بين (٤١-٦٠) نقطة دل ذلك على قيام الدولة بنشر بعض المعلومات، وإذا وقعت بين (٦١-٨٠) دل ذلك على قيام الدولة بنشر معلومات كثيفة، وإذا وقعت بين (٨١-١٠٠) نقطة دل ذلك على قيام الدولة بنشر معلومات شاملة.
- احتلت جنوب أفريقيا المرتبة الأولى في مؤشر شفافية الموازنات، إذ سجل المؤشر لها ٩٢ نقطة، تليها نيوزيلندا (٩٠ نقطة)، ثم كل من المملكة المتحدة وفرنسا (٨٧ نقطة) وذلك ضمن الـ ٩٤ دولة الصادر عنهم المؤشر عام ٢٠١٠.
- سجل المؤشر لمصر ٤٩ نقطة عام ٢٠١٠ (مرحلة نشر بعض المعلومات) مقابل ١٩ نقطة عام ٢٠٠٦ (عدم نشر أية معلومات أو نشر معلومات ضئيلة جدا).
- وبمقارنة مصر ببعض الدول التي تقع ضمن نفس فئة الدخل المتوسط، نجد تقدم مصر على بعض الدول مثل الصين، والمغرب، وماليزيا، بينما تسبقها دول أخرى مثل البرازيل والهند.

مؤشر شفافية الموازنات لمجموعة من الدول متوسطة الدخل عام ٢٠١٠

Source: International Budget Partnership, Open Budget Transform Lives, The Open Budget Survey, 2010.

٥ مؤشر الديمقراطية

- يقيس المؤشر حالة الديمقراطية في ١٦٧ دولة، ويتكون المؤشر من ٦٠ مؤشرا فرعيا تم تجميعهم تحت خمسة فئات رئيسية وهي العملية الانتخابية والتعددية، الأداء الحكومي، المشاركة السياسية، مستوى الثقافة السياسية، الحريات المدنية، وتتراوح قيمة كل فئة بين (صفر - ١٠) نقاط، وقد تم حساب قيمة المؤشر الرئيسي من خلال عمل متوسط بسيط لقيمة تلك الفئات.
- يقوم المؤشر بتصنيف الدول لأربعة أنواع من الأنظمة وذلك وفقا لقيمة المؤشر، فإذا كانت تقل عن ٤ نقاط تم تصنيف نظام الدولة على أنه نظام سلطوي، وإذا وقعت بين (٤ - ٥,٩) نقاط تم تصنيفه على أنه نظام مختلط، وإذا وقعت بين (٦ - ٧,٩) نقاط تم تصنيفه على أنه نظام لديه ديمقراطية معيبة، وإذا وقعت بين (٨-١٠) تم تصنيف النظام على أنه نظام لديه ديمقراطية كاملة.
- تعتبر النرويج هي أكثر دول العالم التي يتمتع نظامها بديمقراطية كاملة، إذ سجل المؤشر لها ٩,٨ نقاط، تليها أيسلندا (٩,٦٥ نقاط)، ثم الدنمارك (٩,٥٢ نقاط).
- جاءت مصر في المرتبة الـ ١٣٨ عالميا، ليسجل المؤشر لها ٣,٠٧ نقاط وبذلك تم تصنيف النظام في مصر على أنه نظام سلطوي.
- على الرغم من كون البرازيل، وتايلاند، وأندونيسيا تقع ضمن نفس فئة الدخل لمصر، إلا أنها تتقدمها في مؤشر الديمقراطية، إذ تم تصنيف أنظمتها على أن لديها ديمقراطية معيبة.

مؤشّر الديمقراطية لمجموعة من الدول متوسطة الدخل عام ٢٠١٠

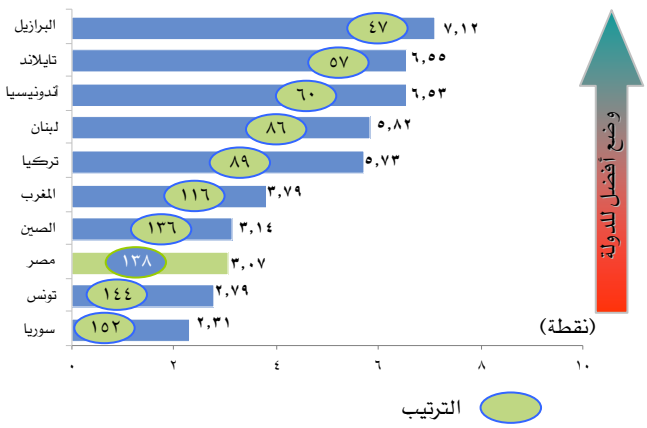

المصدر: مجلة الإيكونوميست، وحدة الاستخبارات الاقتصادية، تقرير مؤشر الديمقراطية ٢٠١٠.

[1] تشمل بيان ما قبل الموازنة، ومشروع الموازنة التنفيذي، والموازنة المُقرة، والتقارير الشهرية والربع سنوية، ومراجعة نصف سنوية، وتقرير نهاية العام، وتقرير تدقيق الحسابات، وموازنة المواطنين.

٦ مؤشر حرية الصحافة

- يقيس المؤشر درجة الحرية المسموح بها لتدفق المعلومات والأخبار في وسائل الإعلام بالدولة، ويتم ترتيب الدول بناء على عدة عوامل وهي جودة الأطر القانونية التي تحكم عمل وسائل الإعلام، ومدى وجود تأثير سياسي على قدرة الصحفيين على تغطية الأخبار ونشرها، ومدى وجود ضغوط اقتصادية على المحتوى والنشر، وتتراوح قيمة المؤشر بين (صفر - ١٠٠)، فإذا وقعت قيمة المؤشر بين (صفر - ٣٠) نقطة دلّ ذلك على وجود حرية تامة للصحافة، وإذا وقعت قيمة المؤشر بين (٣١ - ٦٠) نقطة دلّ ذلك على وجود حرية جزئية للصحافة، وإذا وقعت بين (٦١ - ١٠٠) نقطة دل ذلك على انعدام حرية الصحافة.
- جاءت فنلندا في المرتبة الأولى في مؤشر حرية الصحافة ضمن مجموعة الدول الـ ١٩٦ الصادر عنها المؤشر عام ٢٠١٠، حيث سجل المؤشر لها ١٠ نقاط، تليها كل من النرويج والسويد (١١ نقطة).
- وبالنسبة لمصر، فقد احتلت المرتبة الـ ١٤٦ مسجلة ٦٥ نقطة، لتتقدم بذلك على بعض الدول التي تقع ضمن نفس فئة الدخل المتوسط مثل الصين (المرتبة ١٨٤)، وسوريا (المرتبة ١٨١)، بينما تسبقها دول مثل البرازيل (المرتبة ٩٠)، وأندونيسيا (المرتبة ١٠٨).

مؤشّر حرية الصحافة لمجموعة من الدول متوسطة الدخل عام ٢٠١٠

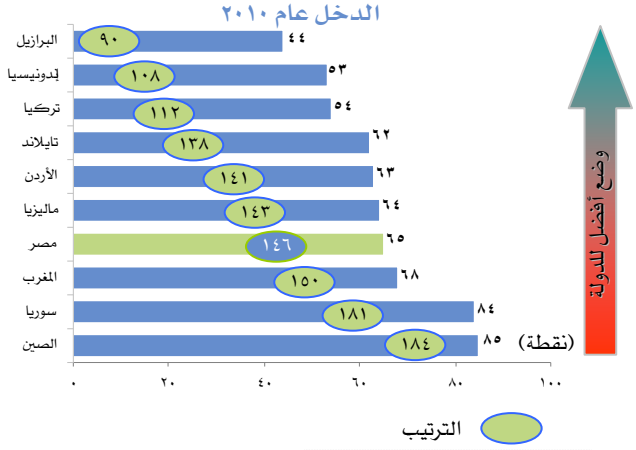

Source: Freedom House, Freedom of the Press, 2011.

٧ مؤشر الحرية على الشبكة (الإنترنت وشبكات التليفون المحمول)

- يقيس المؤشر مدى توفر الإمكانات التقنية المتاحة ودرجة حرية تداول وتدفق المعلومات - باستخدام وسائل التواصل المختلفة وهي الإنترنت، والهاتف المحمول، وما يقدمه من خدمات للتواصل مثل الرسائل النصية- وذلك من خلال ٣ مكونات أساسية وهي المعوقات الاقتصادية ومعوقات البنية التحتية للدخول على الشبكة، ومدى وجود قيود على المضمون المتاح على الشبكة، وأخيرا مدى وجود انتهاكات لحقوق المستخدمين، وتتراوح قيمة المؤشر بين (صفر -١٠٠) نقطة فإذا وقعت قيمة المؤشر بين (صفر - ٣٠) نقطة دل ذلك على وجود حرية تامة على الشبكة، وإذا وقعت قيمة المؤشر بين (٣١ - ٦٠) نقطة دل ذلك على وجود حرية جزئية على الشبكة، وإذا وقعت بين (٦١ - ١٠٠) نقطة دل ذلك على انعدام الحرية على الشبكة.
- تتمتع كل من إستونيا، والولايات المتحدة الأمريكية، وألمانيا، وأستراليا، والمملكة المتحدة، وإيطاليا، وجنوب أفريقيا، والبرازيل بحرية تامة على الشبكة وذلك ضمن مجموعة الدول الـ ٣٧ الصادر عنهم المؤشر عام ٢٠١٠، وقد سجلت قيمة المؤشر في مصر ٥٤ نقطة وهو ما يعني أن لدى مصر حرية جزئية على الشبكة.
- هناك بعض الدول متوسطة الدخل التي تعاني من انعدام الحرية على الشبكة ومن أمثلتها إيران (٨٩ نقطة)، والصين (٨٣ نقطة)، وتونس (٨١ نقطة)، وتايلاند (٦١ نقطة).

مؤشّر الحرية على الشبكة لمجموعة من الدول متوسطة الدخل عام ٢٠١٠

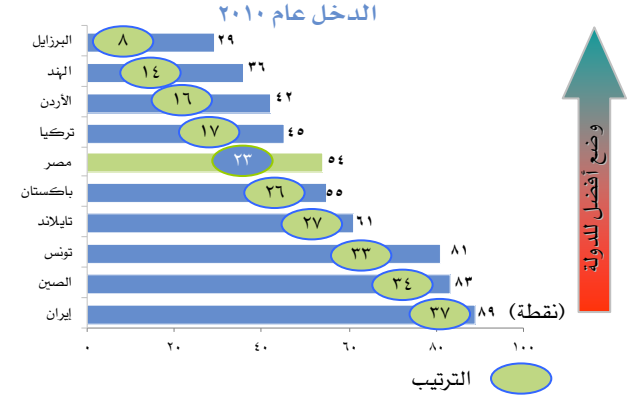

Source: Freedom House, Freedom on the Net Report, 2011.

٨ مؤشر تطور الحكومة الألكترونية

- يهدف المؤشر إلى قياس مدى قدرة واستعداد الجهات الحكومية لاستخدام الإنترنت وتكنولوجيا التليفون المحمول في تنفيذ وظائفها، وتتراوح قيمة المؤشر بين الصفر (الأقل قدرة واستعداد لتطور الحكومة الألكترونية) والواحد الصحيح (الأكثر قدرة واستعداد لتطور الحكومة الألكترونية).
- احتلت كوريا الجنوبية المرتبة الأولى في مؤشر تطور الحكومة الإلكترونية ضمن مجموعة الدول الـ ١٨٤ الصادر عنهم المؤشر عام ٢٠١٠، إذ سجل المؤشر لها ٠,٨٧٨٥ نقطة، تليها الولايات المتحدة الأمريكية (٠,٨٥١٠ نقطة)، ثم كندا (٠,٨٤٤٨ نقطة).
- احتلت مصر المركز ٨٦ لتتقدم بذلك على بعض الدول التي تقع ضمن نفس فئة الدخل المتوسط مثل أندونيسيا (المرتبة ١٠٩)، ولبنان (المرتبة ٩٣)، بينما تسبقها دول مثل ماليزيا (المرتبة ٣٢)، والأردن (المرتبة ٥١).

مؤشر تطور الحكومة الألكترونية لمجموعة من الدول متوسطة الدخل عام ٢٠١٠

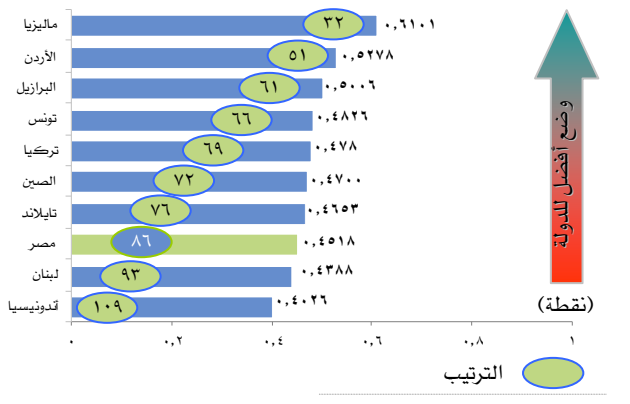

Source: United Nations, E-Government Survey, 2010.

٩ مؤشر استقلال القضاء

- يقيم المؤشر إلى أي مدى تعد السلطة القضائية مستقلة عن تأثيرات أعضاء الحكومة، والمواطنين، والشركات، وذلك من وجهة نظر رجال الأعمال في ١٣٩ دولة على مستوى العالم، وتتراوح قيمة المؤشر بين نقطة (تتأثر بشدة) و٧ نقاط (مستقلة تماما).
- تعتبر نيوزيلندا هي أكثر دول العالم التي تتمتع باستقلالية القضاء، إذ سجل المؤشر لها ٦,٨ نقاط عام ٢٠٠٩/٢٠١٠، تليها السويد (٦,٦ نقاط)، ثم الدنمارك (٦,٤ نقاط).
- جاءت مصر في المرتبة الـ ٦٣ في مؤشر استقلال القضاء مسجلة ٣,٩ نقاط، لتتقدم بذلك على بعض الدول التي تقع ضمن نفس فئة الدخل المتوسط مثل لبنان (المرتبة ١١٣)، وسوريا (المرتبة ١٠٧)، بينما تسبقها دول مثل تونس (المرتبة ٤٠)، والأردن (المرتبة ٤٨).

مؤشّر استقلال القضاء لمجموعة من الدول متوسطة الدخل عام ٢٠٠٩/٢٠١٠*

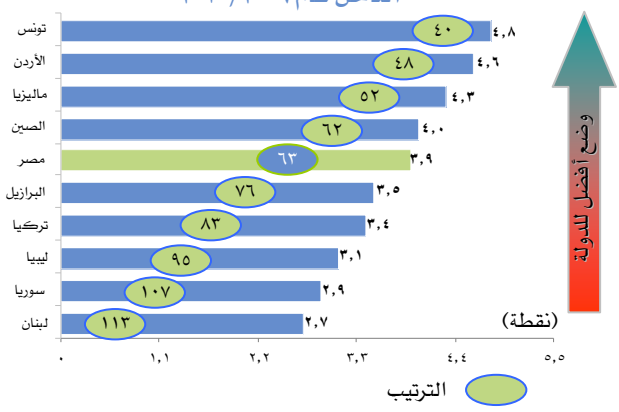

* متوسط مرجح لعامي ٢٠٠٩-٢٠١٠.
المصدر: المنتدى الاقتصادي العالمي، تقرير التنافسية العالمي، ٢٠١٠-٢٠١١.

١٠ مؤشر الإسراف في الإنفاق الحكومي

- يقيم المؤشر مدى رشادة الإنفاق الحكومي في الدولة، وذلك من وجهة نظر رجال الأعمال في ١٣٩ دولة على مستوى العالم، وتتراوح قيمة المؤشر بين نقطة واحدة (الأكثر إسرافا) و٧ نقاط (كفاءة عالية في توفير السلع الضرورية والخدمات).
- جاءت سنغافورة في المرتبة الأولى في رشادة الإنفاق الحكومي والكفاءة في توفير السلع الضرورية والخدمات مسجلة ٦,١ نقاط وذلك ضمن الـ ١٣٩ دولة الصادر عنهم المؤشر عام ٢٠٠٩/٢٠١٠، تليها رواندا (٥,٨ نقاط)، ثم قطر (٥,٧ نقاط).
- احتلت تونس مرتبة متقدمة في المؤشر، إذ جاءت في المرتبة الخامسة مسجلة ٥,٣ نقاط، لتتقدم بذلك على كثير من الدول التي تقع ضمن نفس فئة الدخل المتوسط مثل ماليزيا (المرتبة ٢٥)، والصين (المرتبة ٣٥)، والأردن (المرتبة ٤٢)، ومصر (المرتبة ٥١).

مؤشّر الإسراف في الإنفاق الحكومي لمجموعة من الدول متوسطة الدخل عام ٢٠٠٩/٢٠١٠*

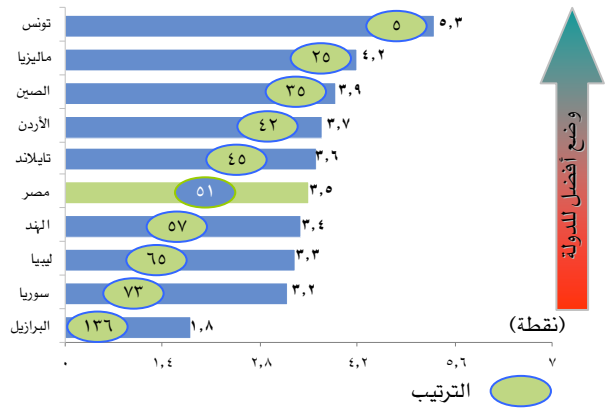

* متوسط مرجح لعامي ٢٠٠٩-٢٠١٠.
المصدر: المنتدى الاقتصادي العالمي، تقرير التنافسية العالمي، ٢٠١٠-٢٠١١.

١١ التحديات التي تواجه مصر للوصول إلى الحكم الرشيد [1]

- أشار تقرير صادر عن منظمة الشفافية الدولية إلى وجود كثير من التحديات التي تواجه مصر للوصول إلى الحكم الرشيد والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:
  - طبيعة الفساد المترسخة، حيث إن مسؤولي القطاع العام، والشركات الخاصة، والمواطنين غالبا ما يجدون صعوبة في جعل مفاهيم النزاهة والشفافية والمساءلة جزء من ممارسات المراقبة التي يقومون بها.
  - غياب الجهات الرقابية العامة القوية، عدم وجود مؤسسة لتلقي الشكاوى تتمتع بكامل الصلاحيات، هذا بالإضافة إلى عدم وجود جهة وطنية لمكافحة الفساد.
  - التدخل السياسي في عمل الجهات الرقابية، حيث تفتقر الجهات الرقابية إلى الحرية المطلقة وذلك نظرا للتدخل السياسي في عملها.
  - الفجوات في التنفيذ بين الإصلاح القانوني والممارسة في المؤسسات، فعلى الرغم من وجود كثير من الإصلاحات التشريعية المناهضة للفساد، إلا أنها تفتقد إلى وجود آليات تضمن المساءلة والشفافية، ومثال ذلك نجد أنه على الرغم من أن الجهاز المركزي للمحاسبات هو المسؤول عن مراجعة حسابات مؤسسات القطاع العام وبعض الجهات الأخرى وعن إعداد تقارير المراجعين، إلا أنه لا توجد آلية لجعل التقارير متوفرة للعامة ولا نظام فعال يضمن متابعة النتائج التي توصل إليها الجهاز.
  - غياب آليات الإبلاغ عن المخالفات، حيث لا توجد أحكام خاصة تتعلق بالإبلاغ عن المخالفات أو حماية المبلغين.
  - الجمع بين المصالح الخاصة والعامة، حيث لا توجد قوانين خاصة بتعارض المصالح والتي من شأنها تنظيم كيفية التعامل مع الحالات التي قد يكون للمسؤول الحكومي فيها مصالح شخصية قد تؤثر على أدائه لواجباته العامة.
  - محدودية الوصول إلى المعلومات العامة، حيث لا يوجد قانون ينظم ويضمن حرية تداول المعلومات.

[1] منظمة الشفافية الدولية (٢٠١٠)، تحدي الحكم الرشيد: مصر، لبنان، المغرب وفلسطين.

صدر من سلسلة تقارير معلوماتية

صدر عام ٢٠٠٧

عدد	عنوان التقرير
١.	مستوى معيشة الأسرة المصرية.. هل تغيَّر خلال السنوات العشر الماضية؟
٢.	هل تغيَّر نمط الحيازة الزراعية في مصر؟
٣.	أنفلونزا الطيور وتداعياتها عالميا ومحليا
٤.	ملامح التبادل التجاري بين مصر والدول العربية
٥.	هل أصبحت سوق الأوراق المالية أداة ذات تأثير في الاقتصاد المصري؟
٦.	هل تغيرت نتائج الثانوية العامة خلال السنوات الأخيرة؟
٧.	تطوُّر الناتج المحلّي الإجمالي خلال السنوات الخمس الماضية
٨.	ماذا يأكل المواطن المصري؟
٩.	سوق العقارات في مصر
١٠.	ماذا لو اكتفت الأسرة المصرية بطفلين؟
١١.	السيارات في مصر..... أرقام وحقائق
١٢.	السياحة في مصر... هل أصبحت بالفعل قاطرة للتنمية الاقتصادية؟

صدر عام ٢٠٠٨

عدد	عنوان التقرير
١٣.	الدعم.... أداة لتحقيق العدالة الاجتماعية
١٤.	سوق القمح العالمي...إلى أين؟
١٥.	أنفلونزا الطيور...هل مازالت خطرا يهدد مصر والعالم؟
١٦.	سمات التعليم الجامعي والعالي
١٧.	المدوَّنات المصرية: فضاء اجتماعي جديد
١٨.	تحويلات المهاجرين إلى مصر والعالم
١٩.	خريطة دعم استهلاك البترول في العالم... أين تقع مصر؟
٢٠.	الملامح الصحية للأطفال في مصر... هل تغيرت؟
٢١.	حوادث الطرق في مصر
٢٢.	الانتخابات الرئاسية الأمريكية ٢٠٠٨.. من الرئيس القادم؟
٢٣.	العلاقات المصرية الأمريكية من واقع آراء المواطن الأمريكي
٢٤.	ملامح المسنين في مصر

صدر عام ٢٠٠٩

عدد	عنوان التقرير
٢٥.	مصر ودول حوض النيل... علاقات ممتدة
٢٦.	الصراع العربي الإسرائيلي...هل يحسم ديموجرافيًا.؟
٢٧.	هل تغير المناخ في مصر خلال العشرين عاما الماضية؟
٢٨.	أداء الأسواق في ظل الأزمة المالية العالمية
٢٩.	الشباب المصري... الخصائص والاهتمامات
٣٠.	هل دخلت مصر عصر الفقر المائي؟
٣١.	موائد الرحمن في رمضان
٣٢.	النوبيون... الخصوصية والأصالة المصرية
٣٣.	هل للمرأة المصرية دور فعال في الحياة السياسية؟
٣٤.	القضية الفلسطينية في عيون الإسرائيليين
٣٥.	وباء الأنفلونزا العالمي (A/ H1N1).....إلى أين؟
٣٦.	تأخر سن الزواج: هل أصبح مشكلة تبحث عن حل؟

صدر عام ٢٠١٠

عدد	عنوان التقرير
٣٧.	ماذا يقرأ المصريون؟
٣٨.	الإعلام الألكتروني في مصر.. الواقع والتحديات
٣٩.	أوضاع الفقراء في مصر
٤٠.	المدينة المصرية...الملامح والخصائص
٤١.	الأسعار العالمية....إلى أين؟
٤٢.	الخبز المدعم في مصر.. حقائق وأرقام
٤٣.	التليفزيون المصري.. مسيرة خمسين عاما
٤٤.	العمل الخيري للأسر المصرية
٤٥.	الأهداف الإنمائية للألفية...باقي من الزمن ٥ سنوات
٤٦.	الإحصاءات والمعلومات.. حق للمواطن وأساس للتنمية
٤٧.	إطلالة مصرية على أفريقيا
٤٨.	الحج.. أرقام وحقائق

صدر عام ٢٠١١

عدد	عنوان التقرير
٤٩.	أربعة أعوام مِن التقارير المعلوماتية
٥٠.	ثورة الشعب المصري.. مُلهمة شعوب العالم.
٥١.	قضايا النشء والشباب المصري...التعليم والعمل والهجرة
٥٢.	مصر على طريق الديمقراطية... استفتاء ٢٠١١
٥٣.	من الإنترنت إلى التحرير ... ٢٥ يناير من واقع الفيس بوك والتويتر
٥٤.	قوانين تداول المعلومات... التجارب الدولية والوضع الحالي في مصر
٥٥.	الثورة المصرية في عيون بعض شعوب العالم
٥٦.	الحكومة المنفتحة...مفهوم جديد نحو الحكم الرشيد

رقم الإيداع: ١٢٧٩٣/ ٢٠٠٧
ISSN: 1687- 6385

جميع حقوق الطبع محفوظة ©٢٠١١ - مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار - مجلس الوزراء

مجلس الوزراء
مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

١ش مجلس الشعب - قصر العيني - القاهرة - مصر
ص.ب: ١٩١ مجلس الشعب رقم بريدي: ١١٥٨٢ تليفون: ٢٧٩٢٩٢٩٢ (٢٠٢) فاكس: ٢٧٩٢٩٢٢٢ (٢٠٢)
الموقع على الإنترنت: www.idsc.gov.eg البريد الألكتروني: info@idsc.net.eg
خدمة الإنترنت المجاني: ٠٧٧٧٣٠٤٠

ASR
ISO 9001:2008
Certificate No. 2174